

Distr.: Limited  
15 May 2018  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة السابعة والعشرون

فيينا، ١٤-١٨ أيار/مايو ٢٠١٨

### مشروع التقرير

المقرر: جواد علي (باكستان)

#### إضافة

المناقشة المواضيعية بشأن تدابير العدالة الجنائية لمنع الجريمة السيبرانية  
بجميع أشكالها والتصدي لها، بوسائل منها تعزيز التعاون على الصعيدين  
الوطني والدولي

١- نظرت اللجنة أثناء جلسيتها الرابعة والخامسة، المعقودتين في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، وجلستها السادسة، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٨، في البند ٥ من جدول الأعمال، المعنون "المناقشة المواضيعية بشأن تدابير العدالة الجنائية لمنع الجريمة السيبرانية بجميع أشكالها والتصدي لها، بوسائل منها تعزيز التعاون على الصعيدين الوطني والدولي". وقد ركزت المناقشة على الموضوعين الفرعيين التاليين:

(أ) التحديات الراهنة؛

(ب) التدابير الممكنة للتصدي لها.

٢- وعُرضت على اللجنة، من أجل النظر في البند ٥ من جدول الأعمال، مذكرة من الأمانة تتضمن دليلاً خاصاً بالمناقشة المواضيعية (E/CN.15/2018/6).

٣- وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد حدّد في مقرره ٢٠١٦/٢٤١ الموضوع البارز للدورة السابعة والعشرين للجنة ("تدابير العدالة الجنائية لمنع الجريمة السيبرانية بجميع أشكالها والتصدي لها، بوسائل منها تعزيز التعاون على الصعيدين الوطني والدولي").



- ٤- وترأس الرئيس مناقشة الموضوع الفرعي (أ) وقادها المناظرون التالية أسماؤهم: ديغان جوزيف مانغا (جنوب أفريقيا)، جاياتا فرناندو (سري لانكا)، إريك دو فال لاسيردا سوغوسيو (البرازيل)، ماركو كينيو (إستونيا)، كنوت يوستاين ساتن (النرويج). وترأس الرئيس مناقشة الموضوع الفرعي (ب) وقادها المناظرون التالية أسماؤهم: فينغ شو (الصين)، كارلوس ميدينا راميريس (كولومبيا)، أرتور زافالونوف (الاتحاد الروسي)، بيدرو فيرديلهو (البرتغال).
- ٥- وألقى الرئيس كلمة استهلالية. وألقى كلمات استهلالية أيضاً مدير شعبة شؤون المعاهدات ورئيس قسم مكافحة الجريمة السيبرانية وغسل الأموال بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة).
- ٦- وتكلم ممثل بلغاريا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي وألبانيا وأندورا وأوكرانيا وآيسلندا والبوسنة والهرسك وتركيا والجزيل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وسان مارينو وصربيا وليختنشتاين). وألقى المراقب عن دولة فلسطين كلمة نيابة عن مجموعة الدول العربية. وتكلم أيضاً ممثلو المملكة العربية السعودية وألمانيا والهند والولايات المتحدة الأمريكية وباكستان والمكسيك وإيران (جمهورية-الإسلامية) والاتحاد الروسي وكوبا وصربيا وإندونيسيا والصين واليابان وفرنسا وجنوب أفريقيا.
- ٧- وتكلم أيضاً المراقبون عن كندا والعراق وإسبانيا وفيت نام وبلجيكا وليختنشتاين والجمهورية العربية السورية والفلبين والجزائر وتايلند والكويت ونيجيريا وتركيا وعمان وأذربيجان وأستراليا وهولندا.
- ٨- وفي الجلسة الخامسة للجنة، أدلت رئيسة لجنة وضع المرأة، جيرالدين بيرن ناسون، ببيان عن طريق الفيديو.
- ٩- وتكلم المراقب عن جامعة الدول العربية.
- ١٠- وتكلم أيضاً المراقب عن الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط.

## ألف- الملخص المقدم من الرئيس

- ١١- يرد فيما يلي الملخص الذي أعده الرئيس بشأن النقاط البارزة، والذي لم يخضع للتفاوض.

### التحديات الراهنة

- ١٢- شدد العديد من المتكلمين على أن الجريمة السيبرانية تتزايد باستمرار، مما يطرح تحديات أمام المشرعين وصانعي السياسات. وقالوا إن التهديدات التي تشكلها الجريمة السيبرانية تختلف أشكالها ذات أوجه وأبعاد متعددة وأنها لا تؤثر فحسب على المواطنين، بل أيضاً على المؤسسات التجارية والحكومات.
- ١٣- وأعرب العديد من المتكلمين عن قلقهم إزاء إنشاء اقتصاد رقمي سري متطور تُشكّل البيانات الحاسوبية سلعته المتداولة وكذلك إزاء الدور التسهيلي الذي تؤديه الجريمة السيبرانية في ارتكاب أشكال مختلفة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

١٤- وأشار عدد من المتكلمين إلى أنَّ الحوسبة السحابية تطرح عدداً من التحديات أمام الممارسين في مجال العدالة الجنائية، لا سيما فيما يتعلق بتحديد القوانين المنطبقة والولايات القضائية الجنائية المختصة. وأضافوا أنَّ طلب البيانات الحاسوبية من الولايات القضائية الأخرى يمثل تحدياً بسبب عدم معرفة مكان وجود هذه البيانات وحالات التأخير في الرد التي كثيراً ما تتجاوز مدة الاحتفاظ بالبيانات، مما يمكن أن يؤدي إلى تدمير الأدلة الإلكترونية الرئيسية. وسلَّط الضوء أيضاً على ازدواجية التجريم بوصفها تحدياً للتعاون الدولي.

#### تدابير التصديّ الممكنة

١٥- من أجل التصدي للتحديات الناشئة عن الجريمة السيبرانية، قدّم العديد من المتكلمين معلومات حديثة عن التدابير الوقائية وجهود الإصلاح التشريعية لدى بلدانهم، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتدريب والأدلة الإلكترونية.

١٦- وشدد العديد من المتكلمين على أن التعاون الدولي مقوم حاسم لمكافحة الجريمة السيبرانية مكافحة فعالة، بالنظر إلى طبيعتها العابرة للحدود والسريعة التطور.

١٧- وأبرز العديد من المتكلمين الحاجة إلى الرد السريع والفعال على طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة بالحصول على الأدلة الإلكترونية. واقترح أحد المتكلمين إدخال تعديلات تشريعية تجيز الوصول بصورة قانونية إلى البيانات حيثما لا تعرف إلا مجموعة من أماكنها المحتملة (أي عندما تكون في مكان غير محدد)، مع مراعاة التامة لسيادة الدول وسلامة أراضيها.

١٨- ودعا العديد من المتكلمين إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، بوسائل منها تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، ووضع وتحديث القوانين الموضوعية والإجرائية، واستخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص على نحو أكثر فعالية ونجاعة، بما في ذلك في مجال منع الجريمة السيبرانية وجمع الأدلة الإلكترونية وإجراءات الإزالة، وتعزيز آليات التعاون الدولي. بما يشمل شبكات الاتصالات العاملة على مدار الساعة والمعروفة باسم "شبكات ٧/٢٤"، وأنشطة بناء القدرات. وفي هذا الصدد، أعرب عدة متكلمين عن تقديرهم للعمل الذي يضطلع به المكتب المعني بالمخدرات والجريمة من خلال برنامجه العالمي المعني بالجريمة السيبرانية في تقديم المساعدة التقنية على نحو محدد الأهداف إلى البلدان التي تطلبها.

١٩- وشدد العديد من المتكلمين على أهمية الجهود المبذولة لتعزيز قدرات السلطات الوطنية المختصة من أجل التصدي للجريمة السيبرانية والتعامل مع الأدلة الإلكترونية. ودعوا الدول ومقدمي المساعدة التقنية إلى بذل مزيد من الجهود من أجل بناء قدرات الممارسين في هذا المجال وتوعيتهم. وأفاد عدد من المتكلمين بمعلومات عن تدابير بناء القدرات التي اتخذتها بلدانهم فيما يخص سلطات إنفاذ القانون والسلطة القضائية. وأوصى بعض المتكلمين على وجه التحديد باتخاذ تدابير لتوفير التدريب المناسب عند سن تشريعات جديدة.

٢٠- وأشار عدد من المتكلمين إلى قيمة الصكوك الإقليمية والدولية القائمة، بما في ذلك اتفاقية الجريمة المنظمة واتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجريمة السيبرانية (اتفاقية بودابست)، وإلى ضرورة

تعزير تنفيذ هذه الصكوك. وأشار عدة متكلمين إلى إعداد البروتوكول الثاني لتلك الاتفاقية، الذي سيغطي مسألة الأدلة الإلكترونية "الموجودة في السحابة".

٢١- وشدد عدد من المتكلمين على الحاجة إلى تدابير تصدّ جديدة، بما يشمل صكاً قانونياً شاملاً أو عالمياً في إطار الأمم المتحدة. وأشار أحد المتكلمين إلى مشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التعاون في مكافحة الجريمة السيبرانية الذي قدمته حكومة بلده في عام ٢٠١٧.

٢٢- وأبرز العديد من المتكلمين القيمة المضافة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بإجراء دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية من أجل إجراء دراسة شاملة لمشكلة الجريمة السيبرانية وتدابير التصدي لها من جانب الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والقطاع الخاص، باعتباره المنبر الوحيد القائم في إطار الأمم المتحدة الذي يتيح تبادل المعلومات بغية دراسة الخيارات المتاحة لتعزيز التدابير القانونية أو غيرها من التدابير القائمة على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي للجرائم السيبرانية واقتراح تدابير جديدة في هذا الشأن.

## باء- حلقة عمل حول تدابير العدالة الجنائية لمنع الجريمة السيبرانية بجميع أشكالها والتصدي لها، بوسائل منها تعزيز التعاون على الصعيدين الوطني والدولي

٢٣- خُصّصت أولى جلسات اللجنة الجامعة، المعقودة في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨، لحلقة عمل حول موضوع "تدابير العدالة الجنائية لمنع الجريمة السيبرانية بجميع أشكالها والتصدي لها، بوسائل منها تعزيز التعاون على الصعيدين الوطني والدولي"، نظمتها المعاهد التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وترأّست حلقة العمل النائبة الأولى لرئيس اللجنة وأدارها ممثل للمعهد الأسترالي لعلم الجريمة، وهو عضو في شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٢٤- وألقى كلمة استهلاكية مدير شعبة شؤون المعاهدات بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقُدّمت عروض إيضاحية من منظرين من جامعة كارديف بالملكة المتحدة، وجامعة ليدز بالملكة المتحدة، وجامعة ملبورن بأستراليا، وجامعة موناخ بأستراليا، وجامعة بيجين التربوية، والمعهد الأسترالي لعلم الجريمة، ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، والمعهد الكوري لعلم الجريمة، والمركز الدولي لمنع الجريمة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وخلال المناقشة، ألقى ممثل الاتحاد الروسي كلمة. كما ألقى كل من النائبة الأولى لرئيس اللجنة وممثل المعهد الأسترالي لعلم الجريمة كلمتين ختاميتين.